



خُطَى

نشرة شهرية تصدر عن منظومة
التنمية في المملكة



**الأنشطة غير النفطية تساهم بنصف الناتج المحلي الإجمالي
السعودي في 2023م كأعلى مستوى تاريخي لها ..**

**«بنك التصدير والاستيراد السعودي» : خطة لزيادة تمويل
وتأمين المصدرين الصناعيين إلى 20 مليار ريال بنهاية 2024م**

محتويات العدد

01

افتتاحية العدد

02

موضوع العدد

03

حوار العدد

04

قصة نجاح

05

المقال

07

أخبار المنظومة

06

مستقبل واعد



ساهمت الأنشطة غير النفطية بنصف الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في 2023م، كأعلى مستوى تاريخي لها، وجاء ذلك نتيجة عدة عوامل من أهمها النمو في صادرات المملكة غير النفطية في مجالي السلع والخدمات، وارتفاع حجم الاستثمار غير الحكومي خلال آخر عامين بمعدل نمو 57%، لتصل قيمته إلى أعلى مستوى تاريخي لها عند 959 مليار ريال في عام 2023م.

ويُسلط هذا الإصدار من نشرة «خُطى» الضوء على أثر التمويل التنموي على نمو الصادرات غير النفطية، والذي يُعدّ أداةً جوهرية لتنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، وتوفير المزيد من فرص العمل.

ويُعزّف هذا العدد بأنشطة بنك التصدير والاستيراد السعودي، الذي تأسس في عام 2020م لتقديم خدمات تمويل الصادرات والضمان وتأمين ائتمان الصادرات، وتوفير أفضل الحلول للمساهمة في تعزيز صادرات المملكة غير النفطية، والعمل التكاملي مع الصناديق والبنوك التنموية المسؤولة عن تمويل قطاعات التنمية المختلفة، بإشراف ومتابعة صندوق التنمية الوطني.

أثر التمويل التنموي على نمو الصادرات غير النفطية للمملكة

منظومة شاملة

لتحقيق مستهدفات رؤية طموحة

تعطي رؤية السعودية 2030 أولوية قصوى لتشجيع وتمكين الصادرات غير النفطية، عبر منظومة التمويل التنموي، بإشراف ومتابعة صندوق التنمية الوطني، ومن ذلك ما يقوم به بنك التصدير والاستيراد السعودي الذي يقدم تمويلًا وضمانات وخدمات تأمين الائتمان الصادرات للشركات السعودية، والدور التمويلي والتنموي الذي كان ولا يزال يقدمه صندوق التنمية الصناعية السعودي، وأسهم في ارتفاع حجم الصادرات الصناعية ليتجاوز 200 مليار ريال في عام 2023م، بعد أن كان في عام 1974 أقل من مليار ريال، كما يقوم بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدعم هذه المنشآت لتعزيز مقدراتها على التصدير، إضافة إلى ما تقدمه العديد من صناديق وبنوك التنمية من دعم للصادرات السعودية من سلع ومنتجات بمختلف أنواعها.

بدعم منظومة التنمية

صادرات المملكة تصل إلى 150 دولة

وصلت منتجات المملكة، في إطار جهودها لتعزيز صادراتها غير النفطية، إلى أكثر من 150 دولة حول العالم، ولعبت البنوك والصناديق التنموية، دوراً محورياً في هذا الإنجاز، وقدم بنك التصدير والاستيراد السعودي تسهيلات ائتمانية تجاوزت 32 مليار ريال بنهاية عام 2023، كما قُدم البنك خلال الربع الأول من عام 2024م تسهيلات ائتمانية بقيمة 8.07 مليار ريال، وصادرات مؤمنة بقيمة 4.5 مليار ريال، وطلبات تمويل مصروفة وصلت إلى 3.57 مليار





رحلة من النفط إلى التنوع

شهد عام 2023م إنجازاً استثنائياً للاقتصاد السعودي، إذ ساهمت الأنشطة غير النفطية لأول مرة بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ما يمثل قفزة نوعية في مسيرة التنويع الاقتصادي.

ووصل إجمالي الاقتصاد غير النفطي إلى 1.7 تريليون ريال بالأسعار الثابتة، مُعزّزاً بنمو قوي في الاستثمار والاستهلاك والصادرات. ويُعدّ هذا النمو استثنائياً لعدة أسباب منها الاستثمار غير الحكومي الذي شهد أداءً غير مسبوق خلال العامين الماضيين، حيث نما بمعدل 57% ليصل إلى 959 مليار ريال في عام 2023م.

من زاوية أخرى، تُعدّ الصادرات الخدمية، التي تشمل إنفاق السياح الوافدين، أحد محركات النمو الاقتصادي في المملكة. فقد نمت هذه الصادرات خلال العامين الماضيين، بمعدل مُضاعف بلغ 319%، تُعزى إلى عدة عوامل، من أهمها رؤية السعودية 2030 التي تهتم كثيراً بتطوير القطاع السياحي، وتحويل المملكة إلى وجهة عالمية للترفيه، لما تتمتع به من مميزات تجعلها وجهة سياحية جذابة للزوار من حول العالم، يدخل فيها التنوع الثقافي، والمواقع التاريخية والتراثية المهمة، والطبيعة الخلابة، والفعاليات الترفيهية على مدار العام، وتأسيس صناديق تنمية لدعم المستثمرين في مختلف المناطق و القطاعات ومنها السياحة والفعاليات والثقافة.



جوائز بنك التصدير والاستيراد السعودي في 2023م

أفضل وكالة أئتمان صادرات لعام 2023م
ضمن مجموعة البنك الإسلامي.

جائزة «ندلب» في فئة تحقيق الإنجازات
الوطنية لعام 2023م.

جائزة «ندلب» كثاني أعلى جهة ممكنة
وجاذبة للاستثمار خلال عام 2022م.



خطة لجمع 20 مليار ريال لتمويل وتأمين
المصدرين الصناعيين بنهاية 2024م

في ضيافة «حُطى»

الخب: نخطط لوصول قيمة تمويل وتأمين المصدّرين الصناعيّين نحو 20 مليار ريال، بنهاية 2024م.



1. ساهمت الأنشطة السعودية غير النفطية بنصف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م، كأعلى مستوى تاريخي لها، ما هو دور الصادرات السعودية غير النفطية في ذلك؟

يؤدي البنك دوراً استراتيجياً في تمكين الصادرات السعودية غير النفطية، وتعزيز مقدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال تشجيع الشركات المحلية لزيادة أنشطتها التصديرية، بتوفير حلول ائتمانية لسد الثغرات التمويلية، وتقليل المخاطر المصاحبة لعمليات التصدير، ومد جسور التواصل والعلاقات التجارية مع مختلف الأسواق. ويسهم هذا الأمر في ابتكار اقتصاد متنوع وشامل، تماشياً مع رؤية السعودية 2030، وتعزيز حركة التجارة بين المملكة وشركائها الدوليين، وزيادة مساهمة الصادرات السعودية غير النفطية، في الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي.

أكد معالي المهندس سعد بن عبد العزيز الخلب، الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي، على الدور الاستراتيجي الذي يلعبه البنك في تمكين الصادرات السعودية غير النفطية، وتعزيز مقدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية. وأشار إلى حزمة المنتجات المالية التي يقدمها البنك، والتي تشمل المنتجات التمويلية والضمانات وتأمين ائتمان الصادرات وغيرها من الخدمات، التي تمكّن المصدّرين المحليين والمستوردين العالميين. وسلّط معاليه الضوء على الجهود التي يبذلها البنك، مستهدفاً توظيف كافة إمكانياته للإسهام في رفع نسبة الصادرات السعودية غير النفطية، وتنويع الاقتصاد الوطني، وزيادة إسهامات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. كل هذا وأكثر في الحوار الخاص الذي أجرته معه نشرة «حُطى»، فإلى التفاصيل:





5. ما هي التحديات التي تواجه الصادرات غير النفطية، وكيف بالإمكان التغلب عليها؟

كما هو معروف فإن نشاط بنك التصدير والاستيراد السعودي، يرتبط بأهداف رؤية السعودية 2030، حيث يسعى إلى توظيف كافة إمكانياته للإسهام في رفع نسبة الصادرات السعودية غير النفطية، وذلك من أجل تنويع الاقتصاد الوطني، ورفع إسهامات القطاعات غير النفطية، في الناتج المحلي الإجمالي. حيث يعمل البنك على تمكين أنشطة التصدير للمنتجات والخدمات السعودية، وتذليل المعوقات التي تواجه تلك الأنشطة، وذلك عبر توفير المنتجات والخدمات المحفزة لنمو الصادرات، وسد الثغرات التمويلية وضمان السداد للمصدرين.

“يساهم البنك بقوة في زيادة نسبة الصادرات السعودية غير النفطية، وتنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز أنشطة التصدير للمنتجات والخدمات السعودية، وتذليل معوقاتها”

6. ما هي الإنجازات الرئيسية للبنك في مساعيه للحد من مخاطر التصدير وتمكين المصدرين المحليين في توسيع نطاق أنشطتهم عالمياً؟

من أهم المنتجات التي يقدمها البنك للمصدرين المحليين، والمؤسسات المالية، هي منتجات التأمين، وهي منتجات مخصصة للحد من مخاطر عدم السداد. وقد قام البنك بإبرام اتفاقيات مع أهم بيوت التأمين العمالية، ووسطاء التأمين مثل Coface والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات و Allianz و Howden Group وغيرهم.

2. ما هي أنواع التسهيلات الائتمانية والمنتجات التي يقدمها بنك التصدير والاستيراد السعودي لتعزيز الصادرات السعودية غير النفطية؟

يقدم البنك حزمةً من المنتجات المالية التي تتضمن المنتجات التمويلية والضمانات وتأمين ائتمان الصادرات، وغيرها من الخدمات التي تمكن المصدرين المحليين والمستوردين العالميين، والتي تعزز تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية في الأسواق الخارجية. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا تجاوزنا إجمالي التسهيلات الائتمانية بأكثر من 45 مليار ريال منذ تأسيس البنك.

“تلعب حزمة المنتجات المالية التي يقدمها البنك دوراً مهماً في تعزيز تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية، وانتشارها في الأسواق الخارجية”

3. هل يمكن تطبيق مفهوم «النمو القائم» على «التصدير» في المملكة لتكون زيادة الصادرات محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي؟

تتمتع المملكة ولله الحمد باقتصاد قوي تتنوع فيه مصادر الدخل، وتشكل الصناعات البديلة للنفط دوراً مهماً في نموه وازدهاره، ما يتيح تطبيق مفهوم النمو القائم على التصدير، وتقليل نسبة المخاطر للتصدير والسياسات الحكيمة، التي تنتهجها حكومتنا الرشيدة التي أولت أهمية قصوى بنمو الصادرات السعودية، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية. ومع الأنظمة والسياسات الداعمة أصبحت الصادرات السعودية أحد أبرز محركات النمو الاقتصادي. وهنا يبرز الدور الاستراتيجي لبنك التصدير والاستيراد السعودي، كونه من بين الجهات المعنية بتعزيز تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية بمختلف القطاعات، حيث يقوم تنظيم البنك على تقديم الحلول الائتمانية والتمويلية للصادرات، والضمانات، وتأمين ائتمان الصادرات، وبمزايا تنافسية، وذلك ضمن أهداف ومراكز رؤية السعودية 2030، المعنية بزيادة نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي.

4. ما هي الفئات المستفيدة من خدمات البنك الائتمانية، وإذا كان هناك مثلاً مصنع يستهدف التصدير، فهل يتم تمويله من البنك، أم من صندوق التنمية الصناعية السعودي؟

يؤدي البنك دوراً محورياً في تمكين الصناعة السعودية، ويقدم خدماته للمصدرين المحليين والمستوردين العالميين، والمؤسسات المالية المحلية والعالمية، ويتكامل البنك مع صندوق التنمية الصناعية السعودي، وغيره من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف توفير حلول تمويل وائتمان وضمانات تساهم في تسريع وتسهيل عمليات التصدير، وترتقي بمقدرات المنتجات الصناعية السعودية، لكسب المنافسة في الأسواق العالمية. ويقدم البنك خدماته للمصدرين المحليين، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محركاً رئيسياً لعناصر التنمية المستدامة، بتعزيز القاعدة الاقتصادية الوطنية وتنويعها، وتوفير فرص العمل، ودعم الابتكار، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي.





7. ما هو دور الخدمات غير المالية المقدمة من البنك في مساعدة الشركات المحلية، على دخول الأسواق العالمية وتصدير منتجاتها وخدماتها؟

تتنوع الخدمات غير المالية التي يقدمها البنك، بين البرامج والحلول المخصصة لبناء مقدرات المنشآت، سعياً لتمكين مجتمع الأعمال من تصدير واستيراد السلع والخدمات السعودية، إلى الأسواق الدولية. وتشمل الخدمات غير المالية تقديم الدراسات والاستشارات، وبرامج التدريب، ونقل المعرفة، وأفضل الممارسات والخبرات لإدارة وتنمية الأعمال الدولية، والتعريف بالإجراءات والمتطلبات المتعلقة بالتصدير. كما يوفّر البنك فريقاً يعمل على تقديم الاستشارات المناسبة، حسب النشاط التجاري والأسواق المستهدفة، ومستوى الجاهزية للتصدير. أيضاً ضمن مساعيها المستمرة لعقد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع المؤسسات المالية المحلية والدولية، يحرص البنك على تبادل المعلومات والبيانات والإحصائيات، مما يوفّر له مخزوناً معرفياً متكاملًا بالسياسات واللوائح التي تنظم حركة الاستيراد والتصدير في دول التبادل التجاري مع المملكة، ويمكنه من تقديم خدمات استشارية تتيح للشركات الوطنية التعرف على احتياجات الأسواق في تلك الدول، وضمان دخول المنتجات والخدمات السعودية بسهولة ويسر، دون أي عوائق أو مخاطر، وهذا الأمر يعزز أنشطة التصدير، ويحقق فرص الانتشار أمام الصادرات السعودية غير النفطية، وانتشارها على أوسع نطاق، في محيط التجارة الدولية.

”نسعى إلى إبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع المؤسسات المالية المحلية والدولية، بهدف تبادل المعلومات والإحصائيات، وبناء مخزون معرفي شامل، حول اللوائح التي تُنظم حركة الاستيراد والتصدير في دول التبادل التجاري مع المملكة“

8. إلى أين وصلت جهود البنك الرامية إلى زيادة قيمة تمويل وتأمين الصناعيين إلى 20 مليار ريال بحلول نهاية عام 2024م؟

بحمد الله وتوفيقه تمكّنّا خلال 4 أشهر من بداية العام الحالي 2024م من توفير حلول ائتمانية تجاوزت 10 مليار ريال، ونخطط لأن تصل قيمة تمويل وتأمين المصدّرين الصناعيين نحو 20 مليار ريال، بنهاية عام 2024م. وسنواصل مساعيها لتعزيز تنمية الصادرات الوطنية غير النفطية، وتنويعها وزيادة قدرتها التنافسية، من خلال توفير خدمات تمويل الصادرات، والضمان، وتأمين ائتمان الصادرات بمزايا تنافسية، وذلك من أجل تعزيز الثقة في الصادرات السعودية غير النفطية، ودخول أسواق جديدة، والحد من مخاطر عدم السداد، بجانب مواصلة الجهود لتقديم تسهيلات ائتمانية، تعزز الثقة لدى المستوردين الدوليين.

9. كيف يساهم البنك في فتح آفاق جديدة أمام الفرص الاستثمارية المحلية والخارجية؟

يعمل بنك التصدير والاستيراد السعودي، على فتح آفاق استثمارية أمام المصدّرين المحليين، وتمكينهم من الدخول إلى أسواق جديدة في العديد من البلدان، وذلك من خلال عقد الشراكات واتفاقيات التعاون المشترك مع بيوت التصدير، ووكالات ائتمان الصادرات العالمية، والمؤسسات المالية المحلية والدولية. وبلغ عدد الاتفاقيات أكثر من 50 اتفاقية منذ تأسيس البنك، ولا تزال مستمرين في بناء جسور التعاون على المستوى الدولي، والسعي لجذب المشترين العالميين، والدخول في تحالفات دولية وإقليمية، تعزز التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين، في مناطق كثيرة حول العالم، على سبيل المثال الأسواق الأفريقية التي أصبحت وجهة للصادرات السعودية غير النفطية. ولتمكين المصدّرين وأصحاب الأعمال من كافة الفرص المتاحة، يوفّر البنك حلول ائتمان وتمويل، تعزز مشتريات المواد الخام المرتبطة بعمليات التصدير، وتسهم في تمويل احتياجات رأس المال العامل المرتبطة بعمليات التصدير، بالإضافة إلى تقديم الضمانات وسندات تأمين الصادرات، للحد من مخاطر السداد لدى مستوردي السلع المحلية، الأمر الذي عزز الثقة في المنتجات والخدمات السعودية، وزاد نسبة انتشارها في الأسواق الدولية.

”عقد البنك منذ نشأته أكثر من 50 اتفاقية، ويواصل سعيه لتكوين تحالفات دولية وإقليمية لتعزيز التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين في مختلف أنحاء العالم“

شركة الفنار: قفزة في حجم الصادرات إلى 790 مليون ريال في 2023م

من قلب مدينة الرياض انطلقت شركة «الفنار»، حاملةً حلمًا عريضاً، بتبوء مكانة مرموقة في قطاع الصناعات الكهربائية والإنشائية.

استهلت «الفنار» رحلتها مستلهمة قيم الجودة، والابتكار، والموهبة، وطامحةً للتوسع أكثر وجذب المزيد من العملاء. وشكّل عام 2022م نقطة تحول في مسيرة الشركة، عندما وافق بنك التصدير والاستيراد السعودي على تقديم تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل للشركة بقيمة 250 مليون ريال، وقررت لها الدعم اللازم لتغطية احتياجات رأس المال العامل الخاصة بأنشطة التصدير.

انفتحت على إثر ذلك آفاق جديدة أمام «الفنار»، فزادت مقدراتها على توسعة أعمالها، ودخول أسواق جديدة، وواصلت رحلة الابتكار، وساهمت في تحقيق التنمية المستدامة.

وتعمل الشركة اليوم في عدة مجالات كتصنيع وتجارة المنتجات الكهربائية الإنشائية، والحلول الهندسية والإنشائية لمشاريع توليد الطاقة التقليدية والمتجددة، ومشاريع نقل وتوزيع الطاقة، وأعمال التشغيل والصيانة، والفحص والاختبار والمعايرة، والاستشارات الهندسية.

وبمرور الوقت اتسعت أنشطة «الفنار» بدعم من بنك التصدير والاستيراد السعودي، حيث بلغت قيمة مصادراتها 744 مليون ريال في عام 2022م، تمثل 11% من إجمالي إيراداتها، بارتفاع نسبته 30% عن العام السابق، أي ما يعادل 170 مليون ريال. كما قفزت قيمة صادرات الشركة في عام 2023م لحوالي 790 مليون ريال، مُثبتةً مقدراتها على المنافسة العالمية.

واليوم تغطي منتجات «الفنار» منطقة دول الخليج، والعراق، والسودان، واليمن، والأردن، والمملكة المتحدة، بعد أن أصبحت علامة تجارية موثوقة، ومثالاً يُحتذى به للشركات السعودية الساعية إلى تعزيز تواجدها في الأسواق العالمية.



الفنار
alfannar



سدير الصناعية: من أجل مستقبل صناعي مزدهر

تُشرق مدينة سدير الصناعية كجوهرة عصرية في قلب المملكة، وتعكس رؤية لمستقبل اقتصادي صناعي مزدهر. ويعتمد المفهوم الأساسي لتقسيم المدينة على تقسيم الموقع إلى منطقتين رئيسيتين: سكنية وصناعية، بهدف توفير بيئة سكنية ملائمة للسكان، وأخرى ملائمة لنمو الصناعات.

تُغطي المدينة مساحة 258 كيلومتر مربع، وتتمتع بموقع استراتيجي، وتبعد 150 كيلومتر من الرياض. ويتجاوز عدد سكانها 100,000 نسمة، وتُحيط بها أكثر من 30 مدينة وقريّة. وبدأت أعمال الإنشاء في المدينة عام 2009م، وتواصل اليوم رحلتها نحو التقدم، عبر خطة تستهدف 293 مصنعاً، بعضها مُنجز وأخرى قيد الإنشاء.

يعزز مكانة المدينة الاستراتيجية قربها من مطار الرياض الدولي، مما يسهل حركة البضائع والأفراد، وسيتم إنشاء ميناء جاف بها، لتقديم حلول لوجستية للشركات الصناعية والتجارية، مما يُعد إضافة مهمة للبنية التحتية اللوجستية في المملكة، تساهم في تعزيز حركة الصادرات.

أما خط السكة الحديدية الجنوبي-الشمالي الذي يمر عبر المدينة، فيربط وسط المملكة وجنوب الرياض بالحدود الشمالية، ويوفّر وسيلة نقل سريعة للبضائع والأفراد، تعزز مكانة المدينة كمركز لوجستي إقليمي.

وتهدف خطط تطوير المدينة إلى جذب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، وتحدّد الخطة مواقع مناسبة لكل نوع من أنواع الصناعات المستهدفة، مع مراعاة التوافق مع جميع المبادرات الجارية حالياً في المملكة. وتتماشى هذه الخطط مع رؤية السعودية 2030 والاستراتيجية الوطنية للصناعة، إسهاماً في تعزيز جاذبية المدينة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

المملكة تُثري قائمة اليونسكو بتنوعها الثقافي

تُزخر المملكة بتراث ثقافي يعكس تاريخها العريق، وحضارتها الممتدة، وتسعى جاهدة للحفاظ على هذا التراث، ونقله للأجيال القادمة.

ونجحت المملكة في إدراج عدة مواقع على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، منها منطقة حمى الثقافية، في جنوب غرب المملكة، والتي تُعتبر جزءاً من أقدم طرق القوافل بشبه الجزيرة العربية، وتضم مجموعة من الرسوم الصخرية التي تصوّر الحياة اليومية والثقافية لشعوب عاشت فيها منذ آلاف السنين، وتمتد آثار هذه الثقافة لأكثر من 7 آلاف عام. ومن بين معالم المنطقة بئر حمى، الذي يعود تاريخه لما لا يقل عن 3 آلاف عام، ولا يزال ينبع منه الماء العذب حتى اليوم.

وهناك حي الطريف بمنطقة الدرعية، ويحمل آثار الأسلوب المعماري النجدي الذي يتميز به وسط شبه الجزيرة العربية، وأسس هذا الحي في القرن الخامس عشر، ويضم آثاراً لقصور عدة، فضلاً عن مدينة بُنيت على ضفاف واحة الدرعية.

ومن المواقع التراثية واحة الأحساء، في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وتضم حدائق وعيون المياه العذبة، وقنوات الري والآبار، بالإضافة إلى بحيرة الأصفر، ومبانٍ تاريخية، وتُعدّ أضخم واحات النخيل في العالم إذ يصل عدد أشجار النخيل فيها إلى 2,5 مليون شجرة.

وهناك أيضاً الفن الصخري بمنطقة حائل، والتي تتألف من موقعين صحراويين بهما جبل أم سنمان (جبة) وجبال المنجور وراطا (الشويمس). وتؤلف جبال المنجور وراطا منحدرات صخرية، لواجه تغطيه الرمال.





ماجد الحقيـل رئيساً تنفيذياً للصندوق الثقافي

أصدر مجلس إدارة صندوق التنمية الثقافي قراراً بتعيين ماجد بن عبد المحسن الحقيـل رئيساً تنفيذياً للصندوق، لـ يسهم بخبراته في قيادة الصندوق، واستكمال مُنجزاته في تنمية القطاع الثقافي، وتعزيز أثره اقتصادياً واجتماعياً. ويحظى الحقيـل بخبراتٍ قيادية ممتدة في القطاع المالي، والثقافي، والعام، شهدت تقلّده عدداً من المناصب البارزة.

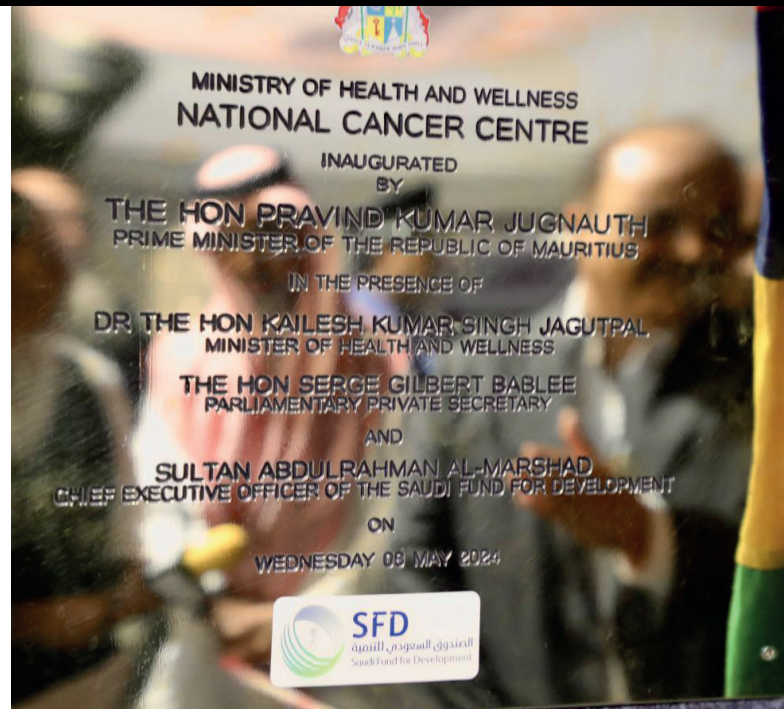
جولة أوروربية لصندوق التنمية الوطني

قام وفد من صندوق التنمية الوطني، بجولة أوروربية، خلال الفترة من 29 أبريل إلى 10 مايو 2024م، برئاسة سعادة الدكتور ستيفن بول جروف، محافظ الصندوق، وعدد من كبار المسؤولين بالصندوق. واستهدفت الجولة التي غطت فرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا تعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، للشركاء الحاليين، وتعزيز مكانة الصندوق عالمياً بقطاع تمويل التنمية، والتعريف بأدواره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشهدت الجولة سلسلة من ورش العمل، تناولت مواضيع مهمة، كما عُقدت ورش عمل أخرى بالتعاون مع بنك التنمية الألماني، وناقشت أهمية تبادل الخبرات، واعتماد أفضل الممارسات، لدعم نمو قطاع التمويل التنموي.



«السعودي للتنمية» يفتتح مشروع مستشفى السرطان في موريشيوس

افتتح الصندوق السعودي للتنمية مشروع مستشفى السرطان في موريشيوس، الذي يسهم الصندوق في تمويله من خلال قرض تنموي ميسر بقيمة (25) مليون دولار، بسعة (220) سريراً طبياً، في مساحة إجمالية تقدر بحوالي (21) متر مربع، لتعزيز كفاءة النظام الصحي في الجمهورية، وتقديم أعلى معايير الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض المزمنة، ورعاية مرضى السرطان.



«السعودي للتنمية» يوقع اتفاقيتي قرضين تنمويين

وقع الصندوق السعودي للتنمية مع وزارة الخارجية والكونغولث والتنمية البريطانية اتفاقية تعاون تنموي مشترك، للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الدولية، على هامش الحوار الاستراتيجي الثاني، بشأن التنمية الدولية والمساعدات الإنسانية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة.



«الصناعي» يوقع اتفاقية مع ديوان المظالم

وَقَّعَ صندوق التنمية الصناعية السعودي اتفاقية تعاون مع ديوان المظالم للربط الرقمي مع منصة التنفيذ الإدارية «تنفيذ». وتأتي هذه الاتفاقية تنفيذاً لقرار مجلس القضاء الإداري رقم (1444/12/السادس عشر) بأن يكون تقديم طلبات التنفيذ لصالح الجهات الإدارية من خلال الربط المباشر والتكامل الرقمي بمنصة التنفيذ الإدارية، بهدف تجويد إنجاز إجراءات التنفيذ.



«الصناعي» يحتفل بدعم أكثر من 4,000 مشروع على مدى 50 عاماً

احتفل صندوق التنمية الصناعية السعودي، بمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيسه، مستعرضاً مسيرته خلال 5 عقود، وأثره على الاقتصاد الوطني، وتنمية الكوادر البشرية الوطنية في معرض مصاحب أقيم بهذه المناسبة. ومنذ إنشائه اعتمد الصندوق قروضاً تجاوزت قيمتها 180 مليار ريال لأكثر من 4,000 مشروع في جميع أنحاء المملكة، تقارب قيمتها الاستثمارية 700 مليار ريال.



بنك التنمية الاجتماعية يوقع اتفاقية تعاون مع جمعية رؤية الريادة

وقع بنك التنمية الاجتماعية اتفاقية تعاون مع جمعية رؤية الريادة، بهدف تنفيذ عدة برامج ومبادرات مشتركة لدعم ريادة الأعمال، وتتضمن مجالات التعاون المشترك بين الطرفين تمكين وتعزيز وتطوير بيئة ريادة الأعمال، وتشجيع الوعي الريادي، عبر تقديم الدعم والمساندة للفئة المستهدفة من رواد الأعمال، وأصحاب المنشآت الناشئة والصغيرة، وأصحاب الرؤى الرائدة.

بنك التنمية الاجتماعية يدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة بقطاع الأغذية

أبرم بنك التنمية الاجتماعية اتفاقية تعاون مع مؤسسة «عالم صافولا»، بهدف تأسيس برنامج تمويلي قُستدام تحت مظلة تمويلية لبرنامج المسؤولية الاجتماعية تبلغ 5 ملايين ريال، لرواد الأعمال والشركات الناشئة في قطاع الأغذية، والتي يقوم البنك بإدارتها وتوجيهها للمستفيدين من رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة بالقطاع، تسريعاً لوتيرة النمو الاقتصادي.

بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK



وفد من صندوق التنمية السياحي يزور الهيئة الملكية بينبع

استقبل الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية بينبع المهندس عبد الهادي بن عبد الرحمن الجهني وفداً من صندوق التنمية السياحي. وجرى خلال الاستقبال الحديث عن تمكين المشاريع السياحية والجوانب الإستراتيجية بمدينة ينبع الصناعية. ويأتي ذلك في إطار سعي الهيئة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لمدينة ينبع الصناعية، ودعم سير عجلة التنمية، بما يحقق رؤية السعودية 2030.





«العقاري»: إيداع 978 مليون ريال في حسابات مُستفيدي «سكني» لشهر مايو

أودع صندوق التنمية العقارية 978 مليون ريال في حسابات مستفيدي برنامج «سكني» من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والصندوق العقاري، لشهر مايو 2024م، ضمن الجهود الرامية لدعم المستفيدين، تحقيقاً لأهداف برنامج الإسكان، أحد برامج رؤية السعودية 2030. وجرى تخصيص إجمالي الدعم لشهر مايو الجاري دعماً لأرباح عقود برامج الدعم السكني المتنوعة.

صندوق التنمية العقارية
REAL ESTATE DEVELOPMENT FUND



«التصدير والاستيراد» يوقع اتفاقيتين مع البنك الأهلي السعودي

وقع بنك التصدير والاستيراد السعودي والبنك الأهلي السعودي اتفاقية تأمين تعزيز الاعتمادات المستندية، واتفاقية مرابحة رئيسية لتمويل تصدير المنتجات السعودية غير النفطية، ضمن الجهود المشتركة في تعزيز نمو الصادرات السعودية غير النفطية، عبر توفير منتجات ائتمانية وتأمين وحلول تمويلية لتعزيز تنافسياتها في أسواق العالم، تماشياً مع رؤية السعودية 2030.



«التصدير والاستيراد» يوقع اتفاقيتين لتمويل وتأمين الصادرات السعودية غير النفطية

أبرم بنك التصدير والاستيراد السعودي اتفاقية مع مجموعة ماكواري، الرائدة في إدارة الأصول والسلع العالمية، لتقديم تسهيلات ائتمانية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمدة 3 سنوات، لتعزيز مشتريات المجموعة من السلع والخدمات السعودية، وربط المصدّرين في السعودية مع أكثر من 156 سوقاً حول العالم.

SAUDI EXIM
بنك التصدير و الاستيراد السعودي

«الثقافي» يشارك في مهرجان كان السينمائي الدولي

شارك صندوق التنمية الثقافي في الدورة 77 لمهرجان كان السينمائي الدولي المنعقد خلال الفترة من 14 وحتى 25 مايو الجاري، جنباً إلى جنب مع منظومة قطاع الأفلام في المملكة، مستعرضاً فرص التمويل والاستثمار المتاحة في قطاع الأفلام السعودي، في إطار دور الصندوق كقُسم مالي رئيسي للقطاع الثقافي ودوره في تنمية قطاع الأفلام.



صندوق تنمية
الموارد البشرية
HUMAN RESOURCES
DEVELOPMENT FUND



«تنمية الموارد البشرية» و «معادن» يوقعان مذكرة تعاون

وقع صندوق تنمية الموارد البشرية مذكرة تعاون مع شركة التعدين العربية السعودية «معادن»، لتعزيز أوجه التعاون والشاركة لتنمية رأس المال البشري بقطاع التعدين. وتتضمن المذكرة دعم تدريب وتمكين المؤثرين في برنامج ثروة للمحتوى المحلي، بحسب الضوابط المعتمدة من الصندوق، مع تقديم حلول الدعم ودراسة خطط وإمكانيات الدعم والتحفيز لتحقيق الاستفادة في القطاع.

«تنمية الموارد البشرية» يطلق منتج «التدريب التعاوني»

أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية عن إطلاق منتج «التدريب التعاوني» بهدف تزويد الطلاب الدارسين في مراحل الدبلوم والبيكالوريوس ممن لديهم متطلب للتدريب التعاوني بخبرات عملية وتجارب مهنية، والمساهمة في تهيئتهم لسوق العمل وتطوير قابلية توظيفهم، وكذلك تعزيز جودة فرص التدريب التعاوني.



«التنمية الزراعية» يوقع مذكرة تفاهم مع شركة دواجن

وقع صندوق التنمية الزراعية مذكرة تفاهم مع شركة الدوحة للدواجن، بهدف تعزيز التعاون بمجال التدريب والزراعة التعاقدية، إضافة إلى الفرص الاستثمارية في إعادة تشغيل المشاريع المتعثرة وتنظيم وتطوير وأتمتة آلية تحصيل المستحقات القائمة على المشاريع المستأجرة، وذلك على هامش النسخة الثالثة لفعاليات معرض الشرق الأوسط للدواجن في مدينة الرياض.

شركة دواجن الدوحة
Addoha Poultry Company



صندوق التنمية الزراعية
Agricultural Development Fund
المملكة العربية السعودية



«التنمية الزراعية» يوقع مذكرة تفاهم مع جامعة الباحة

وقع صندوق التنمية الزراعية مذكرة تفاهم مع جامعة الباحة، بهدف تعزيز التوسع في مجال التنمية الزراعية بالمنطقة من خلال برنامج التنمية الريفية، والاستثمار الزراعي والأبحاث الزراعية، ودراسة وابتكار المنتجات الجديدة للصندوق، التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي ودعم مجالات التنمية الريفية.





رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

